البيان الصادر عن "المركز المدنيّ للمبادرة الوطنيّة" في ختام مؤتمر"اتّفاق الطائف بعد ربع قرن على إعلانه":

يتوجّه المركز المدنيّ للمبادرة الوطنيّة بالشكر والتقدير لهذه المشاركة العامّة في عقد هذا المؤتمر. الشكر لاستجابة الهيئات والشخصيّات اللبنانيّة والدوليّة، والتقدير لنوع مشاركتها الذي اتّسم بروحٍ وطنيّة أو بصداقة أو واجب، وللسعي الواضح، في الحالين، إلى مواجهة التحدّيات التي تواجهنا جميعاً لبنانيّين وغير لبنانيّين، دولاً ومنظّمات دوليّة. والمركز المدنيّ، في ختام هذا المؤتمر، يتقدّم بالخلاصة والاقتراحات التالية، آملاً أنْ يكون مخلصاً في صياغتها، ساعياً إلى متابعة الاتّصال بالمشاركين آخذاً بما يكون لهم من الملاحظات والاقتراحات، طالباً متابعة التعاون في الوصول إلى الأهداف المشتركة. والشكر والتقدير، في صورة خاصّة لمؤسّسة فريدريش إيبرت الألمانيّة، شريكتنا في تنظيم هذا المؤتمر. وقد يكون ما حدث مثالاً ناجحاً على التعاون المطلوب ضمن إطار السيادة اللبنانيّة والصداقة الدوليّة.

الخلاصات والاقتراحات

1- ما زال اتّفاق الطائف، في أساسه، بعد ربع قرن على إعلانه، منطلقاً لبناء الدولة اللبنانيّة في مفهومها المدنيّ الذي يرتكز على تعدّد المصالح، وعلى ضرورة التأليف المتطوّر بين هذه المصالح، طلباً لتحقيق الانسجام في مابينها، وتحقيقاً للمشروع اللبنانيّ، بما هو مشروع أمن وحريّة ومساواة وارتقاء. وهذه المصالح هي:

أ- مصالح الدولة، دولة كلّ اللبنانيّين، بما هي كيان مستقلّ ذو سيادة وَفق القانون الدوليّ، بما ينصّ عليه من الحقوق والواجبات.

ب- مصالح اللبنانيّين بما هم شعب هو مصدر السلطة وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة.

ت- مصالح اللبنانيّين بما هم في جماعات دينيّة معترف بوجودها وحقوقها دون أيّ تمييز أو تفضيل.

ث- مصالح الأفراد، رجالاً ونساءً، بما لهم من حقوق إنسانيّة متساوية، أساسها إمرة النفس، تجاه كلّ سلطة سياسيّة أو اجتماعيّة أو دينيّة.

2- تطبيق هذا الاتّفاق، في هذا الاتّجاه، هو الطريق الآمن نحو تأمين حركة اللبنانيّين الذاتيّة لمواجهة الحوادث المستجدّة وموجبات التطوّر والارتقاء، فليس لأيّ دولة شقيقة أو صديقة أيّ وصاية مشروعة على لبنان أو على اللبنانيّين. واللبنانيّون إذْ يتمسّكون بعلاقات الأخوّة العربيّة والصداقة الدوليّة يطالبون كلّ صديق وشقيق، دون أيّ استثناء، بالامتناع عن التدخّل في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة، قياماً منه بموجبات الأخوّة والصداقة، من جهة، وتطبيقاً لمبادئ القانون الدوليّ، من جهة ثانية. ولا شكّ، في تقديرنا، في أنّ معاهدةً مفتوحةً متعدّدة الأطراف بدءاً من الأطراف المعنيّة بالمسألة اللبنانيّة، وفي وقت واحد، هي الجواب المطلوب تقديمه من المجتمع الدوليّ بدءاً من منظّماته الثلاث: الأمّم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة والاتّحاد الأوروبيّ. فلبنان حاجة لبنانيّة وحاجة عربيّة وحاجة إنسانيّة.

3- إنّ أيّ نظر جدّيّ فاعل في أحكام اتّفاق الطائف وفي تطبيقه وتقويم هذا التطبيق، أو في استكمال أحكامه أو في تعديلها لن يكون في اتّجاه مصلحة لبنان واللبنانيّين، ولن يكتسب الشرعيّة الضروريّة لفاعليّته إلاّ إذا كان من خلال المؤسّسات الدستوريّة. والطريق الوحيد إلى تأمين ممارسة الشعب اللبنانيّ لسيادته من خلال المؤسّسات الدستوريّة هو في أنْ يكون الشعب مصدر السلطة فيها بدءاً من مجلس نوّاب منتخب على أساس قانون انتخاب يمثّل شتّى فئات الشعب وأجياله، رجالاً ونساءً. والذي نراه هو أنّ النظام الانتخابيّ الملائم لهذه الغاية في السياق اللبنانيّ هو النظام النسبيّ. فصحّة التمثيل المتّفق عليها من جهة أولى وتمثيل شتّى فئات الشعب وأجياله، كما نصّ عليه اتّفاق الطائف، من جهة ثانية، لا يمكن فصلهما عن مدى التمثيل الذي يؤمّنه هذا النظام.

4- وفي هذا السبيل، سوف تنشأ في المركز المدني للمبادرة الوطنيّة هيئة مدنيّة وطنيّة دائمة نسعى إلى تأمين شمولها جميع الأطراف المعنيّة على اختلاف مواقع هذه الأطراف وتوجّهاتها، وغايتها تأمين تجسيد المبادئ والوصول

إلى الأهداف المذكورة أعلاه، بالمبادرات الفكريّة والعمليّة، في المستوى المحلّي وفي المستوى الدوليّ. ونأمل أنْ يكون ذلك السعي بالتعاون مع المؤسّسات المحلّيّة والدوليّة، ضمن احترام سيادة الدولة اللبنانيّة وقوانينها ومصالح اللبنانيّين وتطلّعاتهم.